The American University in Cairo
School of Global Affairs and Public Policy

مسارات PATHWAYS
لما بعد النيوليبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
Beyond Neoliberalism: Voices from MENA

التعاونيات:

مسار محتمل للخروج من أزمات النيوليبرالية؟ أم أداة جديدة للهيمنة النيوليبرالية؟

محمد جمال علي

2024

التعاونيات: مسار محتمل للخروج من أزمات النيوليبرالية؟ أم أداة جديدة للهيمنة النيوليبرالية؟

التعريف الأكثر شيوعاً للتعاونيات والذي يقدمه الحلف الدولي للتعاونيات هو "مشروعات اقتصادية تتمركز حول الإنسان، يملكها و يديرها ويشغّلها أعضاؤها وتستهدف توفير احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة".[1]

وتُعَدُ ديموقراطية الإدارة والمساواة والتضامن بين الأعضاء والملكية الجماعية من القيم الأساسية للتعاونيات. فالتعاونيات بعبارة أخرى هي نمط بديل للمشروعات الاقتصادية لا يعتمد على استغلال العمل المأجور لصالح أصحاب رأس المال، وإنما يكون فيه أعضاء التعاونية هم ملاكها وهم العمال فيها والمستفيدين بإنتاجها في الوقت ذاته.

تختلف التعاونيات إذًا عن أشكال الفعل الجمعي الأخرى من حركات اجتماعية أو مجتمع مدني أو منظمات غير حكومية بكونها تستهدف إنتاج القيم الاقتصادية. إنها شركات مملوكة لعدد كبير من المساهمين والذين هم في الغالب من الفقراء وأصحاب رأس المال الصغير جدًا الذي لا يمكّنهم من المنافسة في السوق بمفردهم؛ فتستهدف التعاونيات تمكينهم اقتصادياً عن طريق تجميع جهودهم وأملاكهم سوياً وتحويلها لمؤسسات اقتصادية قادرة على الإنتاج وتوفير احتياجات أعضائها ومجتمعها. وهي ليست مجرد مؤسسات اقتصادية فحسب؛ وإنما أيضًا تسعى لتوفير الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لأبناء مجتمعها؛ فهي مشروعات تضع الإنسان وليس رأس المال في مركز أعمالها.[2]

ولا ينفرد فرد أو مجموعة صغيرة بعملية صنع القرار داخل التعاونيات، وإنما من المفترض أن تكون هذه العملية ديموقراطية بالكامل تعتمد على مبدأ "عضو واحد صوت واحد"، ولا يغير من ذلك حقيقة أن الأعضاء قد يتفاوتون في أعداد الأسهم التي يمتلكونها أو نوعية العمل الذي يقومون به والمعارف والمهارات التي يتمتعون بها. ويتم توزيع الفائض على الأعضاء ليس وفقاً لحجم رأس المال الذي يشاركون به في التعاونية وإنما وفقًا لطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقومون به داخلها.

والتعاونيات تعد استثمارات اجتماعية وليست رأسمالية؛ بمعنى أنها غير هادفة للربح وتراكم الثروة لصالح عدد محدود من أصحاب رأس المال على غرار الشركات الرأسمالية، وإنما هي تهدف بالأساس لخدمة أعضائها وتوفير احتياجاتهم المادية والاجتماعية، ولا ينفرد بإدارتها مجموعة صغيرة من الملاك لأن كل أعضائها يشتركون في ملكيتها ويعملون فيها سويًا كما ينتفعون بعوائدها ويديرونها معًا بطريقة ديموقراطية. ويعني ذلك أيضًا أن التعاونيات تكون مملوكة لمجتمعها المحلي أكثر من كونها مملوكة للمساهمين فيها؛ حيث لا تسمح التعاونيات بانتقال رأس المال وتدفقه خارج المجتمع المحلي الذي تأسست لخدمته؛[3] وهي بالتالي تمثل وسيلة لحماية مجتمعات الريف والمناطق الطرفية من استغلال المراكز والمناطق الحضرية.[4]

تدفع ملك زعلوك بأنه يمكن بناء اقتصاد أكثر إنسانية بالاعتماد على التعاونيات بدلاً من النظام الاقتصادي المهيمن الذي يعتمد على المشروعات والاستثمارات التي تستهدف الربح فحسب. وترى زعلوك أن النظام الرأسمالي المهيمن قد أنتج الفقر والبطالة والغضب وفقدان الراحة وعدم القدرة على المشاركة اقتصادياً أو سياسياً في المجال العام، وخاصةً بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتزعم زعلوك أن التعاونيات يمكن أن تتصدى للاحتكارات؛ فالفلاحون على

[1] What are cooperatives? international cooperative alliance. https://www.ica.coop/en/cooperatives/what-is-a-cooperative
[2] Zaalouk, M., 2014. A human economy: A "third way" for the future of young people in the Middle East and North Africa. International Review of Education, 60, p 345.
[3] What are cooperatives? international cooperative alliance, Op.Cit.
[4] Zaalouk, Op. Cit, P .347.

سبيل المثال يمكنهم أن الوصول بشكل أفضل للأسواق والأصول من خلال تنظيم أنفسهم وتجميع مواردهم عن طريق التعاونيات.[5]

تبدو التعاونيات على المستوى النظري – على الأقل - بديلاً ملهماً لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية القائمة، كما أنها تبدو بديلاً للتخلص من الاستغلال الذي يحدث لكل من الباعة والمشترين والعمالة في الاقتصاد غير الرسمي.[6] ومن ثم، يمكن اعتبار أن التعاونيات طريق لحل متلازمة الوسط المفقود التي أشار إليها عمرو عادلي في كتابه "الرأسمالية المُتَصدِعة Cleft Capitalism". ينقل عدلى عن لويس ستيفينسون في كتابه "القطاع الخاص وتنمية المشاريع Private Sector and enterprise development" أن القطاع غير الرسمي والمشروعات الصغيرة متناهية الصغر في مصر تحتل حوالي 98% من المشروعات الاقتصادية وتوظف النسبة الأكبر من العمالة في مصر، وأن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر بلغت أعدادها 2.34 مليون مشروعاً ومنشئة، وبإضافة القطاع غير الرسمي تبلغ هذه المشروعات 4.3 مليوناً.[7] ويرى عادلي أن هذه المشروعات لا تملك كثيراً من الفرص للنمو والتحول إلى مشروعات متوسطة وكبيرة وهو ما يُسفر عما يسميه بمتلازمة الوسط المفقود حيث يتميز الاقتصاد المصري بوجود أعداد قليلة جداً من الاستثمارات الكبرى تقابلها ملايين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بينما لا توجد أعداد كافية من المشروعات التي تحتل مساحة الوسط بين الطرفين. ويُرجع عادلي السبب في ذلك إلى فشل الاقتصاد المصري في دمج المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي في السوق، وذلك يعد في رأيه من مؤشرات وأسباب فشل عملية بناء اقتصاد السوق في مصر.[8]

وبالتالي يمكن الإدعاء بأن إحياء التعاونيات وتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والاستثمارات العائلية بالقطاع غير الرسمي إلى مؤسسات تعاونية من شأنه تمكين هذه المؤسسات من النمو والتطور لتصبح استثمارات متوسطة وكبيرة مما يُسهم في علاج متلازمة الوسط المفقود بالاقتصاد المصري. بالانتقال إلى واقع التعاونيات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فهي رغم مرور ما يزيد عن القرن من وجودها وتأسيسها إلا أنها تعاني ضعفاً وهشاشة وعدم القدرة على إحداث التغيير المطلوب في اقتصادات المنطقة. وهناك الكثير من التفسيرات لهذا الفشل والضعف الذي تعاني منه التعاونيات، ومنها على سبيل المثال عدم كفاءة الإدارة، والأنشطة والموارد المحدودة، وضعف الإنتاجية، فضلًا عن سيطرة الحكومات على التعاونيات.[9] كما يذهب البعض إلى القول بفقدان أعضاء التعاونيات وقاداتها للثقة المتبادلة بينهم وبالتالي افتقاد التعاونيات لرأس المال الاجتماعي.[10]

من الملاحظ أيضاً أن التعاونيات تتغير وتتأثر بفعل السياق النيوليبرالي، يحدث ذلك على مستوى القيم المتجذرة للتعاونيات مثل المساواة بين الأعضاء في التصويت والإدارة والملكية الجماعية المشتركة وغيرها من القيم التي يجري إهمالها لصالح القيم الرأسمالية مثل الفردية وأولوية رأس المال وقوى التمويل. كما تم بيع بعض التعاونيات أو أجزاء منها لمستثمرين رأسماليين أو السماح لشركات استثمارية بالمشاركة في مشروعات واستثمارات المؤسسات التعاونية؛ الأمر الذي يُسفر عن تحويل وجهة التعاونيات من الاستثمارات الاجتماعية إلى استثمارات هادفة للربح وفق نمط تراكم الثروة الرأسمالي. وهناك تعاونيات أخرى تحولت اختفت بالكامل إما بسبب الإلغاء أو الاستحواذ الكامل عليها من قبل شركات رأسمالية.[11]

في الختام، قد يكون إحياء التعاونيات بقيمها التقليدية الأصيلة طريقاً بديلاً للعمل الجماعي يتجاوز الليبرالية الجديدة ويساهم في علاج كثير من أزمات الفقر والتهميش التي سببتها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى إجراء تحقيق عميق في آثار النيوليبرالية على هياكل وقيم التعاونيات لاقتراح سياسات مناسبة لإحياء التعاونيات.

[5] Ibid, P 351.
[6] Ibid, P 352.
[7] Adly, Amr. Cleft Capitalism: The Social Origins of Failed Market Making in Egypt. United States: Stanford University Press, 2020, P 42..
[8] Ibid, P 51.
[9] محمد، رانيا أحمد & حمزة، أميرة مصطفى، كفاءة أداء التعاونيات الزراعية بمحافظة الغربية، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، لمجلد 42، العدد 4 -أكتوبر 2021، ص 2373-2392. 10.21608/ASEJAIQJSAE.2021.213782
[10] Nilsson, J., Svendsen, G.L. and Svendsen, G.T., 2012. Are large and complex agricultural cooperatives losing their social capital?. Agribusiness, 28(2), pp.187-204.
[11] Ibid, PP. 187-188.

مسارات PATHWAYS

لما بعد النيوليبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Beyond Neoliberalism: Voices from MENA

pathways@aucegypt.edu